

مجلة كلية الشريعة الطوسية الجامعة

علمية فصلية محكمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي
النجف الأشرف - العراق

رمضان / ١٤٤٦ هـ - آذار ٢٠٢٥ م

السنة التاسعة
العدد (٢٥)

الرقم الدولي
٩٣.٨ - ٢٣٠.٤



الرقم الدولي
٩٣٠٨ - ٢٣٠٤



مجلة كلية الشريعة الطوسية للجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي - النجف الأشرف / العراق

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ومعتمدة لأغراض الترقية العلمية

السنة التاسعة / العدد (٢٥)

(رمضان ١٤٤٦هـ، آذار ٢٠٢٥م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م





NO
DATE



العدد: ت هـ / ١ / ٢٠٢٤
التاريخ: ٢٠٢٤ / ٥ / ٥

أمر وزاري

احكام المادة (٤٦) من قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ و توصيات
مجلس التعليم العالي الاهلي بجلسته الرابعة المنعقد (حضوريا) بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) والمقرنة بمصادقة
الوزير بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٨) و بناء على ما جاء بتقرير لجنة الكشف المشكلة بموجب الامر
الوزاري ذي العدد (ت هـ / ١ / ٢٣٩٥٤ في ٢٣٩٥٤ / ١٢ / ١٣) تقرر الاتي:
تحويل كلية الشيخ الطوسي الجامعة في محافظة النجف الاشرف الى جامعة باسم (جامعة الشيخ
الطوسي) تضم الكليات الاتية : (كلية التقنيات الصحية والطبية، كلية التمريض، كلية القانون، كلية
التربية، كلية التربية الاساسية) و اعتباراً من تاريخه اعلاه.

أملين ان تسهم الجامعة في احداث التطوير الكمي والنوعي في الحركة العلمية والثقافية والتربوية والبحث العلمي لخدمة عراقنا الحبيب.

الدكتور نعيم العبودي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٢٤/٥/٥

١٥١٥١
نعيم را عمل
ع.ع.ع

نسخة منه إلى :

- الامانة العامة مجلس الوزراء / للفضل بالاطلاع والتقدير.
- مكتب الوزير / إشارة الى مصادقة معالية بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٨) على توصيات مجلس التعليم العالي بجلسته الرابعة المنعقد بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الوزارات كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الدولة الغير مرتبطة بوزارة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب السادة الزكلاء / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جهاز الاشراف والتقييم العلمي / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الوزارة كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- أقسام الدائرة كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- رسائل الجامعات الحكومية كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الجامعات والكليات الأهلية كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- معهد المعلمين للدراسات العليا / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جامعة الشيخ الطوسي الجامعة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم الإستحداث / شعبة إستحداث الجامعات والكليات الأهلية... مع الأوليات.

- المصادرة

م.م بشائر علي ٥/٥

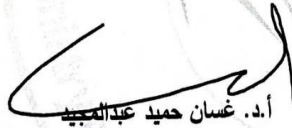


كلية الشيخ الطوسي الجامعة / مكتب السيد العميد

م/ مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم م ج ص/ ٦٢٦ في ٥ / ٥ / ٢٠١٩ بشأن اعتماد مجلتهم التي تصدر عن كليتكم واعتمادها لأغراض الترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠١٩ على أعتاد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية .
للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده باسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ... مع التقدير .



المدير العام لدائرة البحث والتطوير

٢٠١٩/١٠/ ٢٢

نسخة منه الي:

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م / ٤ / ٦٦٩٢ في ٢٣ / ٩ / ٢٠١٩ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والمجلات / مع الاوليآت .
- الصادرة .

مهند ، أنس
٢١ / تشرين الاول

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقييم العلمي
قسم التعليم الاهلي

رقم الكتاب : ج ٥ / ٤٨٢
التاريخ ٢٠١٢/١١/١٤

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣

المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ٥/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشأن الفقرة (١٠/١/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.





المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقييم العلمي

٢٠١٢/١١/١٤



٥٩٥
١٧٤٦

نسخة منه الى //

- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / منكرتكم ب ت م ١٠٥٤٣/٤ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الاشراف والتقييم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصنادرة .

رئيس التحرير

أ.د. قاسم كاظم الأسدي

مدير التحرير

أ.م.د. هدى تكليف مجيد السلامي

هيئة التحرير

١. أ.د. جميل حليل نعمة معله / كلية الآداب _ جامعة الكوفة
٢. أ.د. صالح القريشي / كلية الفقه - جامعة الكوفة
٣. أ.د. أميرة الجوفي / كلية التربية بنات _ جامعة الكوفة
٤. أ.د. عمر عيسى / كلية العلوم الإسلامية _ الجامعة العراقية
٥. أ.د. عبد الله عبد المطلب / كلية العلوم الإسلامية - الجامعة العراقية
٦. أ.د. أزهار علي ياسين / كلية الآداب _ جامعة البصرة
٧. أ.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي / كلية العلوم الإسلامية - جامعة البصرة
٨. أ.د. حيدر السهلاني / كلية الفقه - جامعة الكوفة
٩. أ.د. مسلم مالك الاسدي / كلية العلوم الإسلامية _ جامعة كربلاء
١٠. أ.د. ناهدة جليل عبد الحسن الغالبي / كلية العلوم الإسلامية _ جامعة كربلاء
١١. أ.م.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي / كلية العلوم الإسلامية _ جامعة كربلاء
١٢. أ.م.د. مشكور حنون الطالقاني / كلية العلوم الإسلامية _ جامعة كربلاء

تدقيق اللغة الانكليزية

م.م. مصطفى غازي دحام

تدقيق اللغة العربية

أ.م.د. هاشم جبار الزرقي

م.د. حسام جليل عبد الحسين

أعضاء هيئة التحرير من خارج العراق

أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح: جامعة الكويت / الكويت.

أ.د. عبد القادر فيدوح: جامعة قطر / قطر.

أ.د. حبيب مونسسي: جامعة الجليلي ليايس / الجزائر.

أ.د. أحمد رشاش: جامعة طرابلس / ليبيا.

أ.د. سرور طالبوي: رئيس مركز جيل البحث العلمي / لبنان.

سكرتير التحرير

علي عبد الأمير جاسم

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١. أن لا يكون البحث قد نُشر أو قُبِلَ للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محملاً على شبكة المعلومات العالمية.
٢. أن يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.
٣. أن يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث / اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله / خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أيّ منهما مئتي كلمة / المقدمة / متن البحث / الخاتمة والتناجج والتوصيات / الهوامش نهاية البحث / ثبت بالمصادر والمراجع.
٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِلَ للنشر أم لم يقبل، ولهياة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسباً.
٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.
٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .
٧. تسحب الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمّل على قرص البحث.
٨. يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).
٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.
١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمر فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:
جمهورية العراق . النجف الأشرف . كلية الشيخ الطوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريد الإلكتروني: mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٠٧٨٠٤٤٠٤٣١٩ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

افتتاحية العدد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه المنتجبين .

إن مجلة كلية الشيخ الطوسي شعلة مرافقة لطريق الباحثين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية، لتضيء دريهم سواء أكانوا أساتذة أم طلبة دراسات عليا، كما إن لها الأثر الإيجابي على سمعة المؤسسة التي تنتمي إليها، لتنبؤا كغيرها من المجالات العلمية مكانة مهمة ومرموقة في نسيج مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي المختلفة، وذلك لما تسهم به في عملية إنتاج المعرفة وتيسير تداولها بين المهتمين من الباحثين والمعنيين .

ولهذا نلاحظ تزايد إدراك الجامعات ومراكز البحث العلمي المختلفة لأهمية المجالات العلمية المحكّمة باعتبارها مؤشراً أساسياً من مؤشرات قياس مستوى الإنتاجية العلمية والمعرفية فيها من الناحيتين النوعية والكمية، فمن خلال هذا النوع من المجالات تسجل الجامعات ومراكز البحث العلمي حضورها وتفوقها، وعلى ذلك تفتح مجلة الشيخ الطوسي الجامعة أبوابها أمام الباحثين الذين يؤمنون بأهمية النقد والتجديد بما يخدم القضايا المعاصرة.

داعين المولى عزّ وجلّ أن نكون قد أسهمنا برفد حركة البحث العلمي ، بكلّ ما هو جديد . والله ولي التوفيق .

مدير التحرير

الأستاذ المساعد الدكتور

هدى تكليف مجيد السلامي



المحتويات

الدراسات القرآنية والحديث الشريف		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
١٩	حامد جابر مجلي الفتلاوي أ. شهيد عبد الزهرة الخطيب جامعة كربلاء - كلية العلوم الإسلامية قسم الدراسات القرآنية والفقاه وأصوله	عرض وتحليل خمس آيات نزلت في الامام علي وأهل البيت (ع) ومعرفة أقوال العلماء في ذلك
٥٩	بهجت عباس محمد الحلو	الاعجاز القرآني

الدراسات الأصولية والفقهية		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٧٥	الباحث محمد حسين علي جواد الحسني أ.د. صلاح عبد الحسين مهدي المنصوري جامعة الكوفة - كلية الفقه	نظرية السببية والطريقية في توجيه الأخذ بالأدلة على الحكم الظاهري
١٠٥	الباحث: محمد راضي هاشم أ.د. صلاح عبدالحسين المنصوري جامعة الكوفة - كلية الفقه - قسم الفقه وأصوله	معالم الفكر السياسي للسيد الخميني من منظور فقهي

١٢٥	<p>الدكتور السيد محمد علي راغبى (الكاتب المسؤول) أستاذ مشارك - قسم الفقه ومبادئ القانون الإسلامي - جامعة قم - إيران</p> <p>كاظم كشيش علي اللهيبى طالب دكتوراه - قسم الفقه ومبادئ القانون الإسلامي - جامعة قم - إيران</p>	<p>عقد التأمين في إطار الفقه الإسلامي</p>
١٦٣	<p>أ.م.د. صلاح محمد حسن عبد الله شمسة جامعة الكوفة - كلية التربية الأساسية</p>	<p>أسلحة الدمار الشامل وحكم إنتاجها وإستخدامها / دراسة فقهية</p>

دراسات في العقيدة والفكر الإسلامى		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
١٩٧	<p>أ.م.د. جاسم حسن طعمة القره غولي جامعة الشيخ الطوسي</p>	<p>(دور أئمة أهل البيت عليهم السلام) في الحفاظ على العقيدة الإسلامية) قراءة في المنهج النبوي والعلوي (عليهما السلام)</p>
٢٣٧	<p>م.م. يحيى مظر مهدي جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة</p>	<p>النظام السياسي وعلاقته بالدين في الفكر السياسي الإسلامي</p>

الدراسات اللغوية والأدبية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٢٣٧	أ.م.د. فاطمة عبد الأمير السلامي الجامعة الإسلامية - النجف الأشرف كلية العلوم الإسلامية - قسم الدراسات القرآنية واللغوية	قصيدة التركيب اللغوي وأثرها في الإبلاغ (زيارة وارث أتمودجاً)
٢٨٩	أ.م.د. زيد عبد الحسين يوسف م.م. حيدر عماد مسلم جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية	آليات الإطالة في الشعر العربي الحديث ودواعيها
٣١٧	م . د . د. مقداد علي مسلم العميدي المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف	الإسناد الخبري بحث في التركيب والدلالة
٣٤٣	م.م. كرار عبد الحسين جدوع الفيادة جامعة الكوفة - كلية الفقه الباحثة أزهار عاد كاظم ياسين الحجيمي	الصفة المشبَّهة في نهج البلاغة (دراسة دلالية)

دراسات التاريخ والسيرة

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٣٦٧	أ.م.د. ثائر عباس النصرائي جامعة الكوفة - كلية الاداب قسم الفلسفة	أثرُ الانتماء المذهبي للبويعيين في تطوير الحركة العلمية في بغداد

الدراسات القانونية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٤١٩	م.د. كاظم خضير عباس جامعة الشيخ الطوسي - كلية القانون	الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على الأمن والسلم المجتمعي
٤٣٩	م.د. معروف غني حسين الحمادي جامعة الشيخ الطوسي - كلية القانون	الرقابة غير المباشرة على أعمال رئيس الدولة في الأنظمة البرلمانية وتأثير ذلك على حسن أداءه (دراسة مقارنة)
٤٥٧	م.م. محمد رسول عكاب جامعة الشيخ الطوسي - كلية القانون	مدى تأثير الألتزامات الدولية لحقوق الانسان على سيادته الوطنية في العراق
٤٧٧	الباحثة: جيهان عباس محسن كرماشة الجامعة الإسلامية - كلية القانون	المسؤولية المدنية لنقل وزرع الأعضاء البشرية دراسة مقارنة

الدراسات الجغرافية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٥١٧	أ.م.د. ضياء جعفر عبد الزهرة أنجم جامعة الكوفة - كلية الآداب - قسم المجتمع المدني	التحليل المكاني لفجوة النوع الاجتماعي للواقع الصحي في محافظة ذي قار
٥٣٩	الباحثة: حوراء غازي خزبي العارضي أ.م.د. حسن عبد الله حسن الكعبي جامعة الكوفة - كلية الآداب	تقييم الخصائص الكيميائية لمياه شط العباسية
٥٦٣	م.م. عادل عبد الحسين عبد الرماحي	مشاكل العشوائيات السكنية داخل اطراف المدن في العراق

الدراسات الفنية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٥٩٥	م.م. عمار محمد علي بعنون العارضي المديرية العامة للتربية في النجف الاشرف معهد الفنون الجميلة النجف الاشرف	الاعمال النحتية الخزفية العراقية المعاصرة بين التشخيص والتجريد





النظام السياسي وعلاقته بالدين في الفكر السياسي الإسلامي



م.م. يحيى مطر مهدي
جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة



النظام السياسي وعلاقته بالدين في الفكر السياسي الإسلامي

م.م. يحيى مطر مهدي
جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة

المُلخَص

إن مفهوم " نظام الحكم السياسي " في الإسلام ليس مفهوماً دينياً ثابتاً أو وحياً مقدساً لا يمكن تغييره، مثل العقيدة والشريعة والأخلاق؛ وإنما هو وضع بشري وإبداع إنساني، وإسلامية النظام السياسي نابعة من كفاءته في تحقيق المقاصد الإسلامية الثابتة، فهناك فرق بين النظام السياسي الإسلامي، وبين المرجعية التي يستند إليها، والمقاصد التي يسعى لتحقيقها، فالنظام السياسي يكون مدنياً بشرياً متغيراً ومتطوراً، والمرجعية هي القواعد الدينية والمبادئ السياسية التي يستند إليها، والمقاصد هي الرسالة والغايات التي يسعى النظام لتحقيقها، ومن أمثلة ذلك، الشورى كمبدأ يمكن أن يتحقق بنظام "أهل الحل والعقد" القديم، أو "النظام البرلماني" الحديث، والوحدة كمبدأ يمكن أن تتحقق بنظام "الخلافة الإسلامية" القديم، أو "النظام الفيدرالي" الحديث، وهنا نجد أن هناك ترابط عضوي بين الدين الإسلامي ونظام الحكم ، فالدين الإسلامي هو المرجعية التي يستند عليها نظام الحكم ومصدر الشرعية ، وعلى الرغم من عدم وجود آيات قرآنية تشير بشكل واضح إلى الحكم والسلطة فإن هذه العلاقة لا يمكن انكارها في الفكر السياسي الإسلامي .

الكلمات المفتاحية : الدين ، نظام الحكم ، الفكر السياسي الإسلامي

The Political System and Its Relationship to Religion in Islamic Political Thought

Yahya Matar Mahdi

Kufa Studies Center / University of Kufa

Abstract

The concept of the "political governance system" in Islam is not a fixed religious notion or a sacred revelation that cannot be changed, like creed, Sharia, and ethics. Instead, it is a human construct and an intellectual creation. The Islamic nature of a political system derives from its effectiveness in achieving the fixed Islamic objectives. There is a distinction between the Islamic political system, the reference it relies on, and the objectives it seeks to achieve. The political system is civil, human-made, evolving, and adaptable. The reference consists of religious principles and political guidelines, while the objectives represent the mission and goals the system aims to fulfill.

For instance, the principle of *Shura* (consultation) can be realized through the traditional *Ahl al-Hall wa al-Aqd* system or the modern parliamentary system. Similarly, the principle of unity can be implemented through the historical Islamic Caliphate or the modern federal system. This highlights the organic connection between Islam and governance, where Islam serves as the reference and source of legitimacy for the ruling system. Although there are no explicit Quranic verses that directly address governance and authority, this relationship remains undeniable in Islamic political thought.

Keywords: Islam, governance system, Islamic political thought.

المقدمة

تناول الفكر السياسي الإسلامي مواضيع السياسة ونظام الحكم و الدولة بشكل كبير وواسع، وذلك لارتباطها بمواضيع الجماعة والأمة والاجتماع السياسي، إذ خصص الدين الإسلامي جزءاً كبيراً من تعاليمه لتوضيح العلاقة بين الفرد والسلطة وبين الأفراد أنفسهم، ولم يحدد الإسلام كدين نظاماً محددًا ومفصلاً للحكم، من منطق

صلاحية الدين الإسلامي لكل زمان ومكان يقتضي ترك النظم للتطور الإنساني، يصوغها وفق مصلحة المجموع في إطار الوصايا العامة والقواعد الكلية التي قررها هذا الدين، فهو مثلاً دعا إلى الشورى والعدل ومنع الضرر و الضرار، وعلى الرغم من عدم وجود نصوص قرآنية ونبوية تحدد كل أحكام السياسة ونظمها، إلا أن تفاصيل نظام الحكم وعلوم السياسة ونظرياتها في الإسلام محكوم بقواعد الدين العامة والمثل العليا، وكذلك محكوم بظروف المجتمعات التي تمت فيها هذه الاجتهادات، في ضوء ذلك يتناول هذا البحث العلاقة بين الدين ونظام الحكم في الفكر السياسي الإسلامي.

١ - مشكلة البحث:

شغلت مسألة العلاقة بين الدين ونظام الحكم جانباً مهماً في التفكير السياسي الإسلامي، ولازالت محطّ سجالات ونقاشات كبيرة، وقد اختلفت آراء الباحثين في الفكر الإسلامي حول طبيعة هذه العلاقة و قواعد وجودها ، فالبعض أنكر هذه العلاقة وادعى انفصال الدين عن الدولة ونظام الحكم فيها ، والبعض أكد هذه العلاقة وادعى اتصال الدين بشكل مباشر بنظام الحكم ، في ضوء ذلك فإن إشكالية هذا البحث تكمن في توضيح العلاقة بين الدين ونظام الحكم في الفكر السياسي الإسلامي.

٢ - أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الدين و نظام الحكم في الفكر السياسي الإسلامي، لا سيما أن طبيعة السلطة و نظام الحكم قد شكلا أهمية فكرية كبيرة لدى العديد من الباحثين في مجال الفكر الإسلامي ، فضلاً عن توضيح المقومات والمرتكزات الدينية التي استند إليها قيام هذه السلطة السياسية.

٣ - تساؤلات البحث:

١- هل هناك علاقة بين الدين ونظام الحكم في الفكر الإسلامي؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة إن وجدت؟

٢- ما هي وظائف رأس الدولة في الفكر السياسي الإسلامي؟

٣- ما هي قواعد ومرتكزات نظام الحكم في الفكر السياسي الإسلامي؟

٤ - منهج البحث:

سوف يتم استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث كونه المنهج الأكثر قدرة على تزويدنا بالوثائق المتعلقة ببدايات تشكل الفكر السياسي الإسلامي وموقف الدين الإسلامي من السلطة ونظام الحكم والدولة ، هذه الوثائق التي تتعلق بشكل أساسي بآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، فضلاً عن السيرة النبوية ، و مسار تطور الفكر السياسي بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.

٥ - تقسيمات البحث:

المقدمة:

المبحث الأول: مفهوم النظام السياسي في الفكر الإسلامي:

المبحث الثاني: قواعد النظام السياسي ومرتكزاته في الفكر الإسلامي:

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين نظام الحكم والدين في الفكر الإسلامي:

الخاتمة :

النتائج والتوصيات:

قائمة المراجع:

المبحث الأول: مفهوم النظام السياسي في الفكر الإسلامي:

لا بد لنا عند تناول النظام السياسي في الفكر الإسلامي ، أن نقدم تعريفاً لبعض المفاهيم ذات الصلة بهذا المفهوم ، كالفكر السياسي الإسلامي ، و الدولة والأمة، كون تحديد هذه المفاهيم يساعدنا في فهم الإطار الفكري للممارسة السياسية ومحدداتها والعناصر التي تشكلت منها تلك الممارسة في التاريخ الإسلامي من جهة ، ويسهل علينا فهم النظام السياسي الإسلامي القائم على ركائز عديدة أهمها النصوص القطعية المتمثلة في القرآن الكريم، والممارسة السياسية في العصر النبوي والمتمثلة في السنة النبوية من الأفعال والأقوال ، فضلاً عن تاريخ الفكر السياسي الإسلامي من جهة أخرى.

١ - مفهوم الفكر السياسي:

يعرف الفكر السياسي الإسلامي بأنه " حصيلة التفكير الواعي والعقلاني للمسلمين في مسألتى السلطة السياسية (الشرعية)، والمؤسسات السياسية (الدولة)"، حيث أن الفكر السياسي يستند على فلسفة الممارسة السياسية في الدين الإسلامي ككل، حتى في ظل وجود الوحي، حيث أن الوحي كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالمحددات المفاهيمية لمنهجية الدين الإسلامي، والتي من الممكن تسميتها الفكر الإسلامي.^١

بمعنى أوضح، أن الرسالة السماوية المتمثلة بالوحي هي ذاتها الفكر الإسلامي وفهمه لممارسة الحياة السياسية والاجتماعية وبناء الدولة وغيرها، باعتبارها طريقة تفكير مرتكزة على منهجية محددة وليست، نتاجاً فكرياً تشكل من خلال طرائق التفكير العربي ووعيه الذاتي، وهذا يعيدنا إلى الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " أن بني إسرائيل كان يسوسهم أنبياءهم"، أي كانت الممارسة السياسية تأتي من التصور الفكري لأنبيائهم، وهذا التصور هو جوهر الدين الذي أوحى إليهم.^٢

٢ - مفهوم النظام السياسي :

النظام السياسي في الإسلام هو "مجموعة القواعد الأساسية التي تحدد علاقة الحاكم بالمحكومين وواجب كل منهما تجاه الآخر وفقاً لما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية من أحكام كلية بهذا الشأن"، أما شكل الحكم؛ فهو الذي يحدد من يتولى الحكم أي من يتولى رئاسة الدولة، وكيف يصل إلى هذا الموقع وهذه المكانة، لذلك فإن شكل الحكم يهتم بأمر الفئة الحاكمة، أي كيفية إسناد رئاسة الدولة إلى فرد أو أفراد وفقاً للقواعد الأساسية التي يحددها نظام الحكم.^٣

وقد تشكل النظام السياسي الإسلامي بصورة مغايرة عن المنظومة السياسية للعرب في الجاهلية، حيث كانت المنظومة القبلية هي رمز السلطة في المجال السياسي، بينما جاء الإسلام بمفهوم أوسع من المحدد القبلي كمدخل للنظام السياسي، واتجه إلى صهر المنظومة القبلية في إطار أوسع أطلق النبي صلى الله عليه وسلم بـ "الأمة"، حيث أن أول ظهور للسلطة السياسية في المجال الإسلامي كان بعد الهجرة إلى المدينة والاستقرار بها، وكان مستنداً على وثيقة الصحيفة أو دستور المدينة،

والذي سعى من خلاله النبي صلى الله عليه وسلم إلى إنشاء جماعة سياسية مدنية فوق القبيلة ومتخطية الكثير من أعرافها السياسية، تعتمد العلاقات داخلها على حفظ السلم والأمن وسُمّي هذا التشكيل "بالأمة"، وبالتالي فإن مصطلح "الأمة" رؤية أخرى وبصورة أكثر شمولية لفهم النظام السياسي في الفكر الإسلامي^٤.

ولفهم النظام السياسي في الفكر الإسلامي ينبغي العودة إلى المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي ونظرته لمواطنيه وما هي العلاقة التي يرسمها في علاقة المواطن بالدولة. حيث تعد صحيفة المدينة التي وضعها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم هي وثيقة الدستور لتأسيس المجتمع الإسلامي، حيث يقوم هذا المجتمع على مفهوم الأمة، وهو مفهوم أشمل وأعم في الرؤية الإسلامية للتعبير عن مختلف مكونات وطوائف المجتمع^٥.

بناءً على هذا الفهم فإن النظام السياسي لا يستند على مجموعات بعينها كالعصبوية القبلية أو طوائف بعينها، وإنما سعى إلى صهر كل هذه المكونات تحت نظام سياسي يراعي مصالح الجميع ككتلة واحدة لها مصالح مشتركة، وهذا تعبير عن الرغبة النبوية في تشكيل مجتمع سياسي مدني قائم على أسس مدنية بعيدة عن أشكال العنف الذي كان شائعاً في الجاهلية، ومعبراً عن السلوك المدني المسالم (غير العنف)، حيث تم التعبير عنه في نص الصحيفة التي كانت بمثابة الدستور حيث كتب فيها النبي صلى الله عليه وسلم: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس"^٦.

إذن من الواضح أن نص الصحيفة يؤسس لمجتمع جديد غير الذي عهدته العرب، حيث إنه يمثل ثورة بحد ذاتها في تقديم تصور ورؤية جديدة في تنظيم العلاقات السياسية داخل المجتمع، قائم على الوحدة والمساواة والتضامن الاجتماعي وتحجيم دور القبيلة، على الأقل في صورتها الأولى في الجاهلية، وذلك من خلال دعوته إلى نبذ العصبية في حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن العصبية "قال دعوها فإنها

منتنة"^٧.

ويقوم النظام السياسي في الإسلام على مجموعة من الأسس والمحددات، حيث يربط السياسية في الإسلام بالشريعة، ومتى خرجت عن الشريعة فقدت شرعيتها، وتتمثل تلك المحددات بما يأتي^٨:

أ- سيادة الشريعة.

ب- مبدأ الشريعة لا يصادر على الحكومة حق التنظيم، ويقصد بذلك أن من حق الحكومة تشريع تنظيمات تدير بها شؤون حياتها اللامتناهية، بشرط أن لا تخالف الشرع، وبفهم من هذا أنه يقصد مرونة الإسلام في التعامل مع جوانب الحياة المختلفة.

ت- العدل.

ث- الشورى.

ج- في النظام السياسي الإسلامي لا يستحدث حقوق للحاكم غير التي حددتها النصوص، أو القاء تشريع واجبات على المحكوم لم يشرعها الشارع.

ح- الحاكم المسلم وكيل عن الأمة وليس مفوضاً عن الله.

كما يشير مفهوم نظام الحكم في الإسلام إلى وجود السلطة بصورتها الموحدة دون تفريق بين سلطة دينية وسلطة دنيوية، حيث أنها سلطة مجتمعة، يقوم على رأسها الحاكم أو الخليفة، ويكون هدفها متركز على حماية الدين وسياسة الدنيا به، من خلال إسناد هذه السلطة إلى أحكام الشريعة واستمداد القوة منها، وقد رأى الماوردي: "أنّ السلطة الشرعية في الإسلام هي تلك السلطة التي تحوز على قبول الأمة لها وإسنادها إلى حاكم يحظى بثقة الأمة دون أن يكون غاصبا لها، ودون أن يكون مطمعاً في الخروج عليه."^٩

وحين نستعرض التاريخ الإسلامي نجد أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد جمع في شخصيته الكريمة صفتين؛ صفة النبوة ومقتضاها الإبلاغ عن ربه فيما أوحى إليه به، وهو في هذا الجانب الديني كان معصوماً لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، والصفة الثانية، بصفته الرئيس الأعلى للدولة الإسلامية عندما استقر الأمر في المدينة، وهذه الصفة التي تعرض لها الرسول صلى الله عليه وسلم في سبيل تبليغ رسالة أساسية، وكان فيها بشراً مجتهداً عند غياب النص القرآني الصريح، ومن

ثم كانت اجتهاداته في هذا الجانب موضوعاً للشورى بين المسلمين؛ أي البحث والأخذ والعطاء، والقبول والرفض، والإضافة والتعديل؛ لأنَّ العصمة غير قائمة له في هذا الجانب من جوانب الممارسة والتفكير، وهكذا جمع الرسول صلى الله عليه وسلم بين ما كان من أمر الدين وما كان من أمر الدنيا والسياسة، فقد كان له القول الفصل في أمور الدين، بينما لم يكن له القول الفصل في أمور الدنيا والسياسة، وهذا ما يؤكد عليه صلى الله عليه وسلم في قوله: "إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر"، هكذا مع تباين صفة الرسول صلى الله عليه وسلم بين النبوة ورئاسة الدولة، كان التمايز بين الصفة الدينية والصفة المدنية السياسية^{١٠}.

كما قرر الإسلام المدنية السلطوية السياسية في المجتمع، و أكد على بشريتها، وذلك عندما قرر أنَّ الطريق إلى تولي هذه السلطة هي شورى البشر والاختيار والعقد والبيعة، وعندما يؤكد كذلك على نيابة الحاكم عن الأمة، ومسئوليته تجاهها وأمامها، وهو في ذات الوقت لا يرى الفصل بين الدين والدنيا، لأنَّه قد تناول عدداً من الأحكام وأشار إلى كثير من أمور الدنيا، فكان له موقفٌ منها، وقرر للحياة الاجتماعية عدداً من القواعد الكلية المتمثلة في مقاصد الشريعة وآيات الأحكام التي قننت للثوابت دون المتغيرات، ثم طلب من الناس أن يعيشوا ويتحركوا وأن يطوروا حياتهم ومجتمعاتهم في إطار هذه القواعد الكلية والوصايا الإلهية العامة، والتي هي أشبه ما تكون بالمثل العليا والأطر الجامعة التي حددها الله تعالى للناس كي لا يضلوا وكي يكسبوا رضاه ويصلوا إلى بر الأمان في الدنيا والآخرة.^{١١}

٣- وظائف الدولة في الفكر الإسلامي:

منذ صدر الإسلام أخذت معالم الدولة الإسلامية تتشكل شيئاً فشيئاً، فقد مارس الرسول صلى الله عليه وسلم قيادة الدولة الإسلامية في بداياتها الأولى، فضلاً عن مهمة الإمامة، لكن بعد انقضاء فترة الوحي، عرف الفكر السياسي الإسلامي، تشنجاً ملحوظاً في تاريخه، خاصة في العصر الأموي والعباسي، الذي شكل منعرجاً آخر ونقلته مهمة شهدت أقولاً لمفهوم الخلافة واستُبدل بمفهوم المُلْك المورث، علماً أن الخلافة لا تخلو بدورها من السلطة الدينية^{١٢}.

ويتحدد مفهوم الدولة في لسان العرب أنها "الدولة والدولة: وتعني العقب في المال والحرب ، أي أنها جاءت من التعاقبية والتداول، وفي القرآن الكريم فقد جاء التعبير عن الدولة بألفاظ أخرى: "القرية"، و "المدينة"، و "البلد"، و "البلدة" ، وتتحد المقاصد الأساسية للسلطة السياسية في الإسلام والتي تمثلها الإمامة أو الخلافة على أنها تقوم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا^{١٣}.

كما تتحد مهام رأس الدولة المتمثل في الإمام أو الخليفة، لدى الماوردي، بمجموعة مهام رئيسية تتمثل في: حفظ الدين على أصوله، وتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين (القضاء)، وحماية البيضة والذئب عن الحريم، وتحصن الثغور، وجهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة وإقامة الحدود، وجباية الفية والصدقات، وتقدير العطايا، واستكفاء الأمانء وتقليد النصحاء وأن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال .^{١٤}

تشير المهام السابقة للدولة متمثلة بأعلى هرم السلطة وهو الخليفة أو الإمام إلى أن فهم هيكل الدولة ومهامها وأدوارها الوظيفية في الإسلام، قائم بشكل أساسي على فكرة الخلافة المرتبطة بالمجتمع الإسلامي، وهذه المهام وإن كانت في ظاهرها عامة بمعنى (أنها قد لا تختلف عن أي هيكل للدولة في أي مجتمع ما) كونها ترتبط بالغايات الكبرى المشتركة في أي مجتمعات إنسانية. وهذه الوظائف قد تجد ما تقابلها من المسميات في الدولة الحديثة مثل حفظ الهوية الوطنية والحفاظ على السيادة وإقامة القضاء العادل بين الناس، والحفاظ على موارد وممتلكات الدولة والسعي إلى تنميتها^{١٥}.

بالإضافة إلى الدور الفاعل للرئيس أو الحاكم في متابعة شؤونها الداخلية والخارجية بما يعزز قوتها وتقدمها، وعلى أية حال، فإن ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن تشكّل مهام ووظائف السلطة الحاكمة وتنظيمها وإنشاء كيان دولة موحد، يهدف إلى إقامة مجتمع متضامن ومنظم يلم شتات القبائل المختلفة والقوى المتنازعة تحت قيادة موحدة تحكمها وتنظم شؤونها وتحد من الصراعات التي كانت سائدة، وبالتالي تسعى إلى تحقيق أهداف جماعية مشتركة يستفيد كل من يقطن هذا المجتمع، وكل هذه المفاهيم تعتبر مهام جديدة أرساها الإسلام وسعى من خلالها لتشكيل المجتمع ومن ثم الدولة

المسلمة، التي تضم مواطنين بغض النظر عن هويتهم الدينية ومعتقداتهم. بينما في العصر الجاهلي لم يتشكل هناك مفهوم لمجتمع سياسي منظم على هذا الشكل إنما كان قائم على العلاقات القبلية والعصبيات المختلفة تنظمها معاهدات واتفاقات محددة، تركز في أغلبها على التعاون والتعاقد أثناء الحروب والخلافات القبلية^{١٦}.

وتجدر الإشارة، أن هناك الكثير من الخلاف في الفكر الإسلامي حول مسألة الدولة في الإسلام وشكلها ووظائفها وطبيعة النظام السياسي فيها، حيث يشير بعض الباحثين إلى أن هناك فرق بين النظام السياسي وفهم السلطة السياسية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وفكرة الدولة وممارسة النظام السياسي بعد وفاته وانتقالها إلى من بعده، حيث يرى البعض "أن المسلمون لم يواجهوا قضية الدولة بصورة مباشرة إلا بعد وفاة النبي، ذلك أن النظام الذي أقامه كان فريداً من نوعه في التاريخ" كما يرى أنه يختلف عن النظام التقليدي القسري للدولة، وأن ممارسة السلطة في العهد النبوي لم تكن قهرية، إنما كانت طوعية؛ نتيجة للبعد الروحي الذي يمثله النبي صلى الله عليه وسلم كرسول الله. ولكن اختلف الأمر تماماً بعد وفاته، وبرزت هناك الحاجة إلى قيام سلطة سياسية قائمة بممارسة القوة القهرية التي هي ضرورة لا مفر منها، وكان منبع الخلاف هو من تؤول إليه سلطة الجماعة، ومن هو الأحق بالخلافة^{١٧}.

كما اختلف المفكرون المسلمون المعاصرون، فيما يخص طبيعة الحكومة الإسلامية وشكلها، هل هي حكومة دينية أم حكومة مدنية وهل من يتولى السلطة رجال الدين أم المدنيين، وهل هناك شكل محدد لهذه الحكومة، أم إنها تركت إلى الأمة لتحديد شكلها حسبما تراه مناسباً لظروفها وطبيعة المجتمع ودرجة تطوره، وغيرها من النقاشات التي لازمت العلاقة ما بين الديني والسياسي، "وبما أنه ليس من وجود ولا من ممارسة سياسيين في ذاته، بل في الإيديولوجية، فإنه لا يبحث عن النظام السياسي في ذاته، بل في الإيديولوجية، وينبغي البحث عن فهم النظام الإيديولوجي هو بدوره في النظام الديني^{١٨}.

المبحث الثاني: قواعد النظام السياسي ومرتكزاته في الفكر الاسلامي:

تعتمد قواعد النظام السياسي الإسلامي في تأسيسه على مفهوم السياسة الشرعية الذي يعني إصلاح الناس وإصلاح الواقع، وإصلاح الأمر كله، وقد جاءت هذه القواعد لتقرر العدل كفريضة إلهية وتحرم الظلم لأنه سبيل لانهيار المجتمع وفساده، في ضوء ذلك يتناول هذا المبحث قواعد النظام السياسي و أهم مرتكزاته.

أولاً : قواعد النظام السياسي في الاسلام:

يقوم النظام السياسي في الفكر الاسلامي على مجموعة من القواعد وهي كالاتي :

١ - القاعدة الأولى: العدل:

العدل هو غاية الحكم في الرسالة الإسلامية، والعدل بصفة عامة كما وضحه وعرفه الفقهاء والمفسرون هو: تنفيذ حكم الله؛ أي أن يحكم الناس وفقاً لما جاءت به الشرائع السماوية الحقّة، كما أوحى بها الله إلى أنبيائه ورسله، وإذا كانت الشريعة الإسلامية جماع هذه الشرائع وتكملة لها، فإن العمل لها هو إذن -كما قال كل علماء الإسلام- تحقيق للعدل الذي أمر الله به، كما أن هناك معاني أخرى للعدل -بالمعنى الخاص- مثل العدل في المعاملة، والعدل في القضاء، والعدل في الحقوق، والعدل في الأموال، والعدل في العمران، والعدل للأقليات الدينية^{١٩}.

فالعدل في الرؤية الإسلامية يعني:

أ. إعطاء كل ذي حق حقه حتى في حالات الاختلاف والبغض.

ب. ميزان المجتمع واستقراره.

ج. مقابل للفحشاء والمنكر والبيغي.

د. العدل صنو التقوى ويقرب إليها^{٢٠}.

٢ - القاعدة الثانية: الشورى:

من القواعد الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي قاعدة «الشورى» في بعدها السياسي؛ أي بين الحاكم والأمة، جاءت «الشورى» في البيئة القرآنية في موضعين فيما يتعلق بالعلاقة بين النبي (كرسول وحاكم للأمة) والمسلمين، قال تعالى: (فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ

فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) (آل عمران: ١٥٩)، (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) (الشورى: ٣٨).

إن الشورى من صفات الجماعة المسلمة، وهي وإن كانت من ضرورات النظام السياسي فإنها أعمق في حياة المسلمين من مجرد أن تكون نظاماً سياسياً للدولة، فهو طابع أساسي للجماعة كلها، يقوم عليها أمرها كجماعة، ثم يتسرب من الجماعة إلى الدولة بوصفها إفراناً طبيعياً للجماعة^{٢١}.

تقوم الشورى في النظام الإسلامي على اختيار الحاكم ومناقشته ومراجعته ونقده ومراقبة أعماله إلى حد عزله إن لم يقم بواجباته، وقد اختلف أسلوب التشاور من عهد إلى عهد، "ففي العهد النبوي كان أهل الشورى هم وجوه المهاجرين والأنصار، وفي عهد الخلفاء الراشدين كان وجوه الصحابة يجتمعون في المسجد بالمدينة للتشاور، الأمر الذي كان يتيح لأي شخص الحضور والاشتراك في الرأي، وبعد تفرق الصحابة في الأمصار، تعذر جمعهم، فاكتفى بمن يوجد منهم في المدينة، وفي العهد الأموي كان هناك مجلس من البارزين من الأسرة الأموية، وفي العصر العباسي نظمت الشورى، فقد أنشأ الخليفة المأمون مجلساً للشورى، يضم ممثلين عن طوائف المجتمع لإبداء الرأي فيما يعرضه عليهم من أمور، وحذا حذوهم الخلفاء العباسيون، كما أحاط أمراء الولايات الذين استقلوا بها أنفسهم بمجالس شورى على غرار مجلس الخليفة، وفي العصر العثماني أنشئ "الديوان الهمايوني" الذي يضم كبار رجال الدولة من مدنيين وعسكريين وبعض العلماء وبعض الأعيان، وكان بمثابة مجلس استشاري للسلطان، وعلى غرارته أنشئ ديوان الوالي في الولايات المختلفة^{٢٢}.

الشورى إذن تقوم بعدة وظائف في النظام السياسي الإسلامي، أهمها: توجيه وإرشاد الحاكم نحو خير المجتمع وخير الأمة بما يتطلب وجود أهل شورى "اختصاص" في كافة مجالات الدولة، كما أنها تقوم بوظيفة النقد ومراجعة الحاكم أن يأخذ بهذه الشورى التي تهدف إلى تحقيق أهداف الشرع الإسلامي، والشورى ليست فقط لأهل الحل والعقد، وإنما لكل فرد داخل المجتمع أن يبدي رأيه فيما يرى فيه المصلحة أو إزالة المفسدة، حيث إن كل مسلم مطالب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والشورى تعني أيضاً وجود فكر مخالف لرأي الإمام أو الحاكم أو ما يسمى في الفكر

السياسي المعاصر "المعارضة السياسية"، غير أن هذه المعارضة مقيدة بحدود القرآن والسنة ومصالح الأمة^{٢٣}.

إن الشريعة الإسلامية - كما تقدم - لم تضع شكلاً محدداً لممارسة الشورى، ولكنها تركت شكل تنظيمها بتغير الزمان والمكان والعقول والأفهام في ضوء الالتزام بجوهرها العقدي، "ويبدو لنا أن ما يوافق العصر الحاضر ولا يخرج عن الالتزام العقدي أن تقوم الأمة بانتخاب أهل الشورى الذين يشاورهم رئيس الدولة، ويعتبرون في الوقت نفسه أهل العقد والحل، على أن يكون لرئيس الدولة الحق في مشاوره أهل الاختصاص في موضوع اختصاصهم، وأن يكون له الحق في استفتاء الأمة في المسائل المهمة والخطيرة، وأن يوضع نظام مفصل لكل هذه المسائل وغيرها مما له علاقة في موضوع الشورى في ضوء قواعد الشريعة ومبادئها وأحكامها في ظل نظام الحكم^{٢٤}.

٣- القاعدة الثالثة: التعددية :

التعددية في المجال السياسي هي «أداة لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة، مع احترام مختلف الاتجاهات الفكرية كشرط أساسي لممارسة الديمقراطية التي توفر لفئات المجتمع إمكانات المشاركة في المصير الواحد^{٢٥}.

التعددية بهذا المعنى لا يمكن نسبتها على الإطلاق للديمقراطية الليبرالية الغربية ومؤسساتها السياسية، فالفكر الإسلامي يقيم كل تشريعاته وتصوراتها على "حالة الاختلاف والتنوع" بين البشر، هذه الحالة التي تبدأ بالاختلاف الجنسي إلى الاختلاف الفكري والثقافي والديني، وهذه الحالة أيضاً من التصورات الأساسية للفكر الإسلامي حول الإنسان وطبيعته البشرية، يقول تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)^{٢٦} (هود: ١١٨).

إن الله سبحانه وتعالى شاء أن يكون البشر مختلفين في الفهم والمواهب والعلم والجسم.. إلخ، غير أن التعددية التي ظهرت في الفكر الإسلامي تختلف عن التعددية السياسية في الديمقراطية الغربية، «فالشريعة الإسلامية بأوامرها ونواهيها موجهة إلى الحاكم والمحكوم على السواء، فليس بها أحكام للقانون العام وأخرى للقانون الخاص، كما هو الشأن في التشريع الوضعي، فالسلطة العليا في الإسلام تنقيد بما ينقيد به

الأفراد في أعمالهم إلى حد كبير، ومن ثم فإن ذلك التصور الغربي لمصطلح المعارضة (أو التعددية) الذي يقوم على انقسام الحياة السياسية بين طرفين أحدهما يقوم بدور الحكومة والآخر بدور المعارضة، يواجهه التصور الإسلامي الذي يصير فيه الفرد حاكماً ومحكوماً في آن واحد؛ حيث إن كل فرد «راع» وكل فرد «مسؤول عن رعيته»، ومن ثم فإن المعارضة ليست دوراً أساسياً بقدر ما هي موقف يتخذه الفرد بغض النظر عن كونه حاكماً أو محكوماً، متى ظهرت دواعيه الشرعية الممثلة أساساً في القيام بالشورى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^{٢٧}.

كما أن تقدير الفكر الإسلامي للرأي الآخر بدأ مبكراً، وكان هذا التقدير من جانب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم المعلم الأول لهذه الأمة وواضع الأسس الأولى للفكر الإسلامي، وظهر ذلك في مواقف متعددة تزخر بها السيرة النبوية^{٢٨}.

إن الذي يجب أخذه في الاعتبار في فكرة التعددية السياسية والمعارضة "أن الفكر الإسلامي يسمح بتكوين الأحزاب السياسية، ولكنه يقيد به عدم الخروج على المقومات الأساسية للمجتمع كما حددها القرآن والسنة، فلا يجوز إقامة حزب علماني يخلي مسؤولية السلطة الحاكمة عن مسؤولية رعاية الدين، ولا يسمح بقيام حزب ينادي بمبادئ تخالف الأحكام القطعية في الكتاب والسنة، وهذا أيضاً ما يوجد في النظم الديمقراطية الغربية، التي تختلف فيما بينها بخصوص حرية تكوين الأحزاب، فبعضها يستلزم قيام حزب سياسي للحصول على موافقة الدولة.. كما أن بعض الدول تشترط عدم خروج الأحزاب على بعض المبادئ الأساسية في المجتمع، فلا تسمح بقيام حزب جمهوري في بلد ملكي، والعكس بالعكس، ولا تسمح بقيام حزب فاشي أو نازي في بلد ليبرالي وهكذا^{٢٩}.

تقوم التعددية السياسية في الفكر الإسلامي بعملية التقويم الدائم والمستمر للأجهزة التنفيذية داخل الدولة، ومعيارها في هذا التقويم هو النموذج الإسلامي، لذلك فإن مهام هذه التعددية هو التصدي للانحراف عن هذا النموذج الإسلامي، ويكون ذلك عن طريق مراقبته رقابة جيدة، في ظل وجود مبادئ أساسية: العدل، الحرية، الشورى، والمساواة، التي تتيح عمل هذه التعددية بلا تزييف في بيانات أو معلومات يمكن أن

تضلها، فالكل في الجسد الإسلامي له وظيفة يؤديها، وأي خطر يهدد جزءاً من هذا الكيان الإسلامي لا بد من التصدي له^{٣٠}.

“وبذلك نستطيع أن نفهم كيف يقود الفرد في الإسلام المعارضة عن سلطة وولاية مباشرة بما يمكن أن نسميه تمثيلاً لحق المجتمع يقوم به الفرد، فالمسلم ولي المسلمين ونائبهم وممثلهم جميعاً في كل ما يتعلق بتطبيق الشريعة بما له من ولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وهكذا فإن المعارضة ترجمتها السلوكية تتمثل فيما يملكه الفرد المسلم من رفع دعوى الحسبة دون أن يقال له: لا مصلحة شخصية لك، بعكس الدعوى في النظم الديمقراطية الوضعية حيث لا مصلحة، لا دعوى^{٣١}.

ثانياً: مرتكزات نظام الحكم في الفكر الإسلامي:

إنّ نظام الحكم في الإسلام أو ما يطلق عليه فقهاء الشريعة: السياسة الشرعية؛ وهي تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ورفع المضار فيما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية^{٣٢}.
وعليه فإنّه يمكن إيجاز أهم ما تشير إليها السياسة الشرعية في الإسلام بما يلي^{٣٣}:

- ١- الاهتمام بقضايا الرعية أو الناس والمجتمع .
 - ٢- الاهتمام بمعالجة الأمور وإصلاحها، مما يشكل سعيًا واهتمامًا لهموم الناس بصورتها العامة والشاملة.
 - ٣- الاهتمام ببث التأييد وحياسة الدعم لدى الناس و دفعهم للعمل والالتزام بحسب ما يراد منهم الولاء له.
- إنّ هذه المؤشرات تدل على أنّ الإسلام هو نظام سياسي قادر على قيادة الأمة وتنظيم سلطتها، بما يحقق مصالح الدين والدنيا في ظل الإسلام.
- ويكاد أن يتفق هذا المفهوم مع تعريف السياسة كاصطلاح مثلما يذكر **التهانوي** :
إنّه جهد مدني ينبثق عن مجموعة المهام العملية المرتبطة بالحكم، فضلاً عن إمكان تسمية السياسة بالحكمة السياسية وعلم السياسة وسياسة الملك، كما أنّه يتفق مع المفهوم المعاصر للسياسة والذي يبدو أنّه مصطلح يعبر عن مناهج الحياة العامة حول السلطة والحكم العام، وعليه فإنّ مفهوم السياسة في الإسلام، يتضمن نقاطاً منحصرة

في توصيفه دون غيره من المفاهيم الأخرى، وهذه النقاط تعبر عن السمة المنهجية والسلوكية لمدلول مفهوم السياسة في الدولة ، وهي:

١- تقرير الأحكام والقواعد المرجعية، التي تهيمن على حياة الأمة و طبيعتها، وعلى توجيه فكرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمنهج الفلسفي الذي تعتقه الدولة في ممارسة أنشطتها الداخلية والخارجية .

٢- تنظيم شئون السلطات الحاكمة في الدولة الإسلامية على المستوى التشريعي والتنفيذي و القضائي.

٣- أن يكون تقرير الأحكام والقواعد و تنظيم أعمال السلطات، منصباً في الأساس على خدمة مصالح الناس دينياً و دنيوياً في الوقت ذاته، وبعيداً عن الفصل بين دين المسلمين و دنياهم^{٣٤}.

وفي ضوء هذا المفهوم، فإنّ مدلول السياسة في الإسلام مصبوغ بطابع الشرعية، أي أنّ السياسة في الإسلام هي تلك السياسة الشرعية القائمة في إطار توجيهات المنهج الإسلامي الذي يقوم على سياسة الدين وسياسة الدنيا، على النحو التالي :

أ- سياسة الدين : هي السياسة المؤدية إلى أداء الفروض .

ب- سياسة الدنيا :فهي السياسة المؤدية إلى عمارة الأرض

وكلاهما يرجعان إلى العدل الذي به سلامة السلطان وعمارة البلاد، وهذا ما قد سعى نحو ترسيخه الواقع الفعلي، والذي تمخض عن تجربة المسلمين في تبنيهم للمنطلقات السياسية في ظل المنهج الإسلامي، حينما استخدمها وقام في ضوئها النظام السياسي الإسلامي، من حيث الخصوصية والمرتكزات التي استندت إلى ما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم من تنظيم لشئون الدعوة والرسالة، ومبايعة المؤمنين لدعم النصر والولاء وبناء الدولة في المدينة، وإعلانه لصحيفة التعايش الديني والسياسي والأمني والاجتماعي، وعقد الأحلاف وإرسال الوفود وتأمير الأمراء وتعيين القادة والولاة والعمال ومراقبتهم ومحاسبتهم.

فالساسة الإسلامية ليست هدفاً بحد ذاتها؛ لأنها لا تعني الاستحواذ على أدوات القهر التي توفرها السلطة، لفرض الرؤى والتصورات التي تراها ضرورة لتوجيه النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، بل إنّ الهدف هو تنظيم الحياة على أحسن وجه، وبالتالي

فإن السياسة الإسلامية تتحقق إذا ما توافر شرطان، الأول: تنظيم الحياة، والثاني: أن يكون هذا التنظيم تنظيمًا على أحسن وجه^{٣٥}.

وعليه يمكن تعريف السياسة الشرعية "بأنها قيام ولي الأمر المسلم أو من ينوب عنه ويفوضه في سلطته العامة، على تدبير الأصلح في شئون الدولة والرعية، وفق مقتضيات الشرع في أحكامه، وقواعده العامة، ومقاصده الكلية"^{٣٦}.

وقد تشكل النظام السياسي الإسلامي من خلال مجموعة مقومات ومرتكزات، أصبغت عليه طابع المرونة والحركة بعيداً عن الجمود والعزلة ورسخت فيه معالم الحكم الصالح القائم على أساس الخير والفضيلة والتعاون بين الجهات الحاكمة والمحكومة، وتتمثل هذه المرتكزات بما يلي:^{٣٧}

١- الرسالة: فالإسلام يمثل رسالة إنسانية شاملة لجميع أهل الأرض، ويمثل مطلباً في إحلال الخير والحق والعدل في الحياة الإنسانية لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم)"^{٣٨}.

وقوله تعالى: "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون"^{٣٩}

٢- القيم العليا الثابتة: حيث أن الإسلام له غايات أخروية تتمثل في تحقيق مرضاة الخالق، فكل عمل دنيوي يصدر من الفرد أو المجتمع أو الدولة والحكومة ينبغي أن يصب في تلك الغايات العليا.

٣- حتمية الإمامة: حيث أوجب الإسلام قيام الحاكم لضمان رعاية المصالح الدينية والدنيوية لضمان استيفاء الحقوق الشرعية بقوله تعالى: "يوم ندعو كل أناس بإمامهم)"^{٤٠}، وقوله تعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"^{٤١}.

٤- الاستقلال وعدم التبعية: حيث إن الإسلام قد أقر أصالة المجتمع الإسلامي وقيام الأمة الإسلامية من خلال جهدها وسعيها وحملها للأمانة والرسالة بما يؤكد عدم تبعيتها لجهات أخرى خارجية تأكيداً على قدرتها ودعوتها للخير وحمل راية العدل بقوله تعالى: "وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً"^{٤٢}.

٥- الحريات والحقوق العامة: حيث إنّ الإسلام قد أوكل للناس أفرادًا وجماعات واجبات شرعية دون حرج أو ضرر، وكفل لهم بالمقابل حقوقًا مصادرة من كل نقص، بصورة تجعلهم أحرارًا مكرمين غير مستعبدين، تسودهم روح التعاون على البر والتقوى لقوله تعالى " : يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا، إنّ أكرمكم عند الله اتقاكم" ^{٤٣} وقوله تعالى " :وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" ^{٤٤} .

فمن خلال هذه المرتكزات يكون الإسلام قد دل ودون شك على قيام النظام السياسي فيه، ولهذا النظام خصوصية منفردة تعكس المنهج الإسلامي فقط، فهو نظام حكم متميز لا يمكن أن يدرس أو يفهم إلا في حدود مفاهيمه وأساسه وخصائصه والفكرة التي يقوم عليها، فهو نظام لا يمكن تحميله من المفاهيم الحالية الحديثة (الديمقراطية، الاشتراكية، الديكتاتورية)، والسبب في ذلك أنّ هذا النظام يقوم على عقيدة تتناقض مع الفكرة التي تقوم عليها تلك المفاهيم ^{٤٥} .

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين نظام الحكم والدين في الفكر الإسلامي:

إن تاريخ الفكر السياسي الإسلامي لم يعرف مشكلة تتعلق بالربط أو الفصل بين الإسلام والسياسة، أو بين الدين والدولة، إلا في العصر الحديث، فتاريخ الصراع والتنافس على السلطة في العالم الإسلامي قبل ذلك الوقت، لم يسجل أزمة أو منافسة على المستوى المرجعي، بل كانت جميع الأطراف المتنافسة والمتصارعة تنتمي إلى المرجعية الإسلامية، والاختلاف كان فقط في الفهم والتطبيق ^{٤٦}، في ضوء ذلك يتناول هذا المبحث آراء الباحثين و فقهاء الفكر السياسي الإسلامي حول طبيعة العلاقة بين الدين ونظام الحكم.

أولاً: أنصار نظرية انفصال الدين الإسلامي عن نظام الحكم:

لعل أول بدايات ظهور هذه الإشكالية، والدعوة إلى الفصل بين الدين والسياسة كان في أواخر القرن ١٩ وبدايات القرن ٢٠، حيث اجتمعت حينها عدة عوامل ساعدت على بروز ما يسمى حالياً "التيار العلماني" أهمها ^{٤٧}:

١- رواسب الصراع بين السياسيين والعلماء مع الكنيسة، الذي أراح الكنيسة عن الحكم.

٢- ظهور حركات الإصلاح داخل تركيا، والداعية لإبعاد الدين عن الدولة تمهيداً لإلغاء الخلافة العثمانية.

٣- ظهور القومية سواء التركية التي تدعو إلى إحكام الأتراك دون غيرهم على الخلافة العثمانية، ومن جهة أخرى القومية العربية التي سعت لمحاربة القومية التركية وبالتالي محاربة العثمانيين.

٤- ظهور ما يسمى عصر النهضة العربيّة، نتيجة البعثات العلمية للطلبة إلى أوروبا وخاصة من مصر، والتأثر بالفكر الغربي الذي أراح الكنيسة عن الحكم.

٥- الصراع الأوروبي التركي حول منطقة الشرق الأوسط، وخاصة فلسطين بعد رفض السلطان عبد الحميد تسليمها لليهود.

وفي المقابل بدأت في العالم العربي أصوات تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، وتؤكد أن الإسلام دين روعي ولا صلة له بالدنيا وبالحكم، وظهر العديد من المفكرين ممن شكلوا ما يسمى عصر النهضة العربية، ومنهم محمد عبده، لطفي السيد، طه حسين، عبد الله النديم، إسماعيل مظهر، حسن مؤنس....، وهؤلاء هم ممن استفادوا من بعثات علمية إلى أوروبا، وتأثروا بالمفكرين والعلماء الغربيين الذين انتصروا حديثاً على الكنيسة والحد من سطوتها، ونقلوا أفكارهم وآرائهم إلى الوطن العربي، وبدوأ حركة الإصلاح وخاصة في مجالي القانون والتعليم، حيث ترأس محمد عبده مجلس شورى القوانين، الذي يقع تحت سلطة بريطانيا^{٤٨}.

غير أن هذه الأفكار والدعوات كانت دائماً بعيدة عن رجال الدين والفقهاء، إلى أن ظهرت أفكار الشيخ علي عبد الرازق، وهو أحد علماء الأزهر، لتحدث ضجة علمية كبيرة، لدرجة محاكمة الشيخ وإخراجه من زمرة العلماء، حيث ضَمَّن أفكاره في كتابه "الإسلام وأصول الحكم"، الذي خرج فيه بمجموعة من الأفكار أهمها: أن الإسلام نظام ديني بحت ولا شأن له بالسياسة والحكم، حيث يعتبر أن النبي جاء برسالة روحية دينية، وأنه لم يقصد قط إنشاء دولة إسلامية، وبالتالي فلا مجال للقول بأن رسالته تضمنت وجوب إقامة تلك الدولة الإسلامية في صورة نظام الخلافة، وأن النبي

إنما وضع بعض النظم السياسية والإدارية بهدف تبليغ رسالته أي أنها وسيلة فقط وليست غاية، وبالتالي فهي خاصة بشخصه فقط ولا تنتقل بعد وفاته لغيره، ناهيك عن تأكيده بأنه لا القرآن ولا السنة تحدثت عن المسائل السياسية الخاصة بنظام الحكم أو آليته، ويستدل بذلك بذكر بعض الآيات والأحاديث التي يعتبرها الفقهاء خاصة بالحكم وهو ينفي ذلك، كما أنه يؤكد أن التاريخ الإسلامي ارتبط دائماً بالخلافات والصراعات على السلطة بسبب ما يسمى بالخلافة^{٤٩}.

غير أن الشيخ علي عبد الرزاق واجه انتقادات كبيرة وحوكم من أجلها، ولعل أبرز المفكرين والعلماء الذين انتقدوا أفكار الشيخ وحققوا في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" هناك: محمد الخضر حسين، وعبد الرزاق السنهوري، والدكتور محمد عمارة... وغيرهم، ومع هذا فإنه يُقال أن الشيخ علي عبد الرزاق تراجع عن آرائه في آخر حياته^{٥٠}.

ومنذ ذلك العصر إلى يومنا هذا، نضجت أفكار هذا التيار وتبلورت في أطر علمية، تحت قاعدة أو شعار "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين"، وقد تمحورت آراء وأفكار الداعين إلى فصل الدين عن الدولة واستدلالاتهم الشرعية والعلمية والعقلية فيما يلي:

- ١- قوله (ص) "إن كان من أمر دنياكم فشأنكم ، وإن كان من أمر دينكم فإلي".
- ٢- وكذا قوله "إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي، فإنما أنا بشر" ق
- ٣- قوله "أنتم أعلم بأمر دنياكم".

حسب الشيخ علي عبد الرزاق فإنه لا القرآن ولا الرسول تحدثت عن الخلافة أو وجود الدولة الإسلامية، ولم يعين خليفة له، بل إن الآية الكريمة النبي جاء فيها "مَّا فرطنا في الكتاب من شيء" ، تعتبر دليلاً على قولهم ، بما أنه لا وجود في الكتاب حديث عن الدولة أو الخلافة أو السياسة بصفة عامة، وبالتالي فهي ليست من الدين ومنفصلة عنه.^{٥١}

كما أن التاريخ الإسلامي ارتبط بالصراعات والحروب والانقلابات إذا تعلق الأمر بالخلافة وبالتالي فهي تحمل دلالات سلبية تاريخياً، وهو ما يدل على أنها لم تضبط

من طرف الدين الإسلامي وبالتالي فهي قضية دنيوية بحتة ولم يهتم بها الإسلام ولم يجعل لها ضوابط تحول دون ظهور هذه الصراعات والانقلابات^{٥٢}.

إضافة إلى التحليل العقلي الذي يضعه بعض الداعين لهذا التيار ، ومنهم عزيز العظمة حامد نصر أبو زيد، محمد أركون، فؤاد زكريا، جلال العظم ... وغيرهم، حيث يؤكدون على أن الإسلام دين قابل للتطور والتجدد والتأقلم مع الظروف، وبالتالي فقد ترك الأمور السياسية ومنها نظام الحكم لاجتهادات البشر يُفصلونه حسب مصالحهم وظروفهم، ولو حدد الإسلام هذا الأمر، لأعْتَبِرَ دينٌ جامدٌ وسيصطدم بالظروف المتعاقبة عبر الزمن، لذا فالسياسة ونظام الحكم بعيدة عن الإسلام وغير مرتبطة به فهي أمور دُنْيَوِيَّةٌ بحتة.^{٥٣}

كما يرى أصحاب هذا التيار أن السياسة ونظام الحكم أمور علمية بحتة، ولا دخل للدين بها، فهي عندهم عبارة عن نظريات وتجارب وقواعد علمية قابلة للتغيير والتطور والبحث في مضامينها بطرق علمية خالصة دون الرجوع إلى الدين، كما أن ربط نظام الحكم في نظرهم بالدين سيضفي نوعاً من القداسة على الحاكم، ويجعله من زهًا عن الخطأ، وغير قابل للمحاسبة، لأنه في هذه الحالة سَيَتَسَتَرُ بالقداسة الدينية التي وضعته في ذلك المنصب، ويؤكد الشيخ علي الرزاق في كتابه "الإسلام وأصول الحكم أن الدنيا أهون عند الله من أن يُنزلَ في تدبير شؤونها نصوصاً من وحيه " ^{٥٤}

ثانياً: أنصار نظرية اتصال الدين الإسلامي بنظام الحكم :

لاقت أفكار والتحليلات والأدلة التي عرضها أنصار نظرية فصل الدين عن الدولة ونظام الحكم معارضة كبيرة من شريحة واسعة من علماء ومفكرين إسلاميين ، و أكدت على الارتباط الوثيق بينهما ، وأن الإسلام اهتم اهتمام بالغاً بالسياسة عامة وبنظام الحكم بصفة خاصة، ليكون الرد على المقولة الشهيرة "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين " بمقولة " ديننا سياسة وسياستنا دين".^{٥٥}

ولعل أبرز من رد على هذه الأفكار ، محمد الخضر حسين ، شيخ الأزهر الذي نقض "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرزاق، وكذلك الدكتور عبد الرزاق السنهوري في كتابه "فقه الخلافة"، والدكتور محمد عمارة في العديد من كتبه ، وغيرهم من

المفكرين العلماء، حيث كانت زُودهم وآراؤهم حول هذا الموضوع تُصَبُّ كلها في أن السياسة ونظام الحكم على اتصال تام بالإسلام، بل هو المرجع الأساسي للقواعد والأسس العامة لكل قضايا السياسة، وقد تمحورت آراؤهم فيما يلي:

١- إنَّ الإسلام دين ونظام وهو أسلوب للحياة ويجمع بين العبادة والسياسة، فدوره في حياة الناس ليس وفقاً على الهداية، وإنما يتجاوزها ليعكس آثارها واضحة جلية في حياتهم في شتى مناحيها وعلاقتها الدينية والدنيوية، فالفرد المسلم لا يستطيع أن يصوغ حياته وفق ما رسم له إسلامه، إلا إذا كان له مجتمع يؤويه وسلطة تحميه وتسهل عليه هذه الصياغة، وتوفر له الأمن على نفسه وعلى دينه، وهذا مما يؤكد ويجعل السلطة في الإسلام أصلاً من أرسخ أصوله، لتصل معه حد الضرورة بل لتصل بها إلى حد الفريضة، باعتبارها أعظم واجبات الدين. وقد قيل أنّ الدين أساس السلطة والسلطان حارس، وما لا أساس له فهو مهذوم، وما لا حارس له فهو ضائع، وقيل أنّ الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن^{٥٦}.

٢- إنّ المسألة السياسية في الإسلام أخذت حيزاً كبيراً، وذلك من خلال تجربة الإسلام التاريخية، وخاصة في عهده الأول، فقد بينت الشواهد على مركزية المسألة السياسية في الإسلام، وهذا يمكن تلمُّسه من خلال ما فرضته مضامين عديدة في رسالة الإسلام، مما استوجب وجود جماعة سياسية وسلطان سياسي يعزز تلك الجماعة ويكون ناطقاً باسمها، ولا يمكن إغفال أنّ المسألة السياسية فرضت نفسها على المسلمين منذ اليوم الأول لوفاة النبي القائد صلى الله عليه وسلم^{٥٧}.

٣- يؤكد الدكتور عبد الرزاق السنهوري أن الداعين للفصل يخلطون بين وجود نظام الخلافة وبين اختيار الخليفة، في قولهم أنها مرتبطة بالصراعات والعنف، حيث يُبين أن المسلمين لم يختلفوا تماماً في ضرورة قيام نظام حكم إسلامي، وأن لهذا النظام ارتباط وثيق بالإسلام، ولكن الاختلاف كان حول الشخصية المؤهلة لمنصب الخليفة، وكل الصراعات التي تحدّث عنها دعاة الانفصال كانت صراعات حول شخص الخليفة وليس حول الخلافة كنظام^{٥٨}.

٤- لقد وضع النبي دعائم الدولة ونظام الحكم، عكس من يدعي أن الرسول اكتفى بالدعوة الدينية فقط، بحيث أنه أوجَد نظاماً للضرائب وللتشريع ونظماً إدارية وعسكرية

وغيرها بل يمكن القول أنه أسس حكومة مركزية في المدينة، وعين حكامًا للأقاليم خاضعين لها (مثل اليمن)، والصحابة بعد وفاته إنما وسعوا هذه الدولة ولم يؤسسوا دولةً جديدةً.^{٥٩}

٥- أجمع أغلب المُصلِحين والمفكرين والعلماء في العصر الحديث على شمولية الإسلام لجميع أنواع الحياة: العقيدة والشريعة، الدعوة والدولة، الدين والسياسة... الخ، ومن أمثال هؤلاء: محمد بن عبد الوهاب، خير الدين التونسي، السنوسي، الأمير عبد القادر الجزائري، جمال الدين الأفغاني، الكواكبي، شكيب أرسلان، رشيد رضا، حسن البناء، ابن باديس، علال الفاسي، المودودي ... وغيرهم، فالإسلام حسبهم لم يدع جانباً من جوانب الحياة إلا وتعهده بالتشريع والتوجيه، فهو بطبيعته شامل لكل مناحي الحياة، مادية وروحية، فردية وجماعية.

٦- إضافة إلى السنة النبوية القولية والعملية، التي لم تدع أي جانب من جوانب الحياة إلا وتحدث عنها الرسول (ص) و قر فيها بالنفي أو بالإيجاب ، فضلاً عن العديد من الآيات التي تبرز العديد من الأحكام والقواعد في جميع جوانب الحياة، والسياسة منها^{٦٠}.

٧- إن ارتباط نظام الحكم والسياسة عامة بالإسلام شهد اعترافاً كبيراً ، وتأكيذاً حتى من طرف علماء غربيين ومنهم :المؤرخ والسياسي الانجليزي (هيربرت فيشر Herbert Fischer الذي يقولَ لقد اشتمل الإسلام منذ البداية على قدر كبير من السياسة " وكذا (برنارد لويس) Bernard Lewis الذي أكد أن الإسلام منذ البداية مرتبط بممارسة السلطة السياسية، وإن الفصل بين السلطتين الدينية والدينيوية غير موجود على الإطلاق في الإسلام، "أما (مارسيل بوازار) Marcel Boisard فيقول: "في الإسلام لا يمكن فهم السياسة بعيداً عن الدين.^{٦١}

٨- إن عدم وجود آيات قرآنية صريحة تنص على المسائل السياسية، ليس بالضرورة أن نفهم منه أنها ليست من الدين وأن الإسلام لم يهتم بها، لكن وكما هو معروف، فإن المسائل في الإسلام تنقسم إلى أصول وفروع، وأركان وعقائد... وغيرها، لذا فإن السياسة بهذا تكون من الفروع، لأن مكان الفروع ليس بالضرورة هو القرآن الكريم، ويؤكد ذلك محمد الخضر حسين في قوله " فلا غضاضة على حكم الخلافة إذا لم

يرد به قرآن يُثلى ... فالإسلام لم يصرح بحكم الإمارة العامة، اكتفاءً بينها السنة ويرجع إليها الراسخون بما بثه في تعاليمه من الأصول التي تبنيها السنة ويرجع إليها الراسخون في العلم عند الحاجة للاستنباط.^{٦٢}

٩- لقد خلط دعاة الانفصال بين الدين والدولة بين المرجعية الإسلامية للدولة، والكهنوتية أو الرهبانية، فالإسلام ليس فيه سُلطة دينية بابوية التي كانوا يخافون منها بل الخليفة رجل من المسلمين تنتخبه الأمة، ويحاسب على أفعاله، ولا يحمل أي صفة من صفات القداسة أو الرهبة.^{٦٣}

كما ادعى انصار هذه النظرية، أن السياسة ونظام الحكم في الإسلام هما من أصول الدين، فالإسلام كدين وبأركانه الخمسة التي بُنيَ عليها، و بمعجزته الخالدة، ويسننه التشريعية التي بلغ بها الرسول صلى الله عليه وسلم تفصيلات ما أجمل الوحي، إن كل ذلك من وضع إلهي، وليس لمؤمن أن يدعي أن شيئاً من ذلك هو من صنع الإنسان، ولكن الإسلام كدين لم يحدد للمسلمين نظاماً محدداً ومفصلاً للحكم، لأن منطق صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، يستوجب أن يُترك للنظم أن تحدد وفقاً للتطور الإنساني، فيصوغها وفقاً لمصلحة المجموع، وذلك في إطار الوصايا العامة والقواعد الكلية التي يقررها الدين، فالإسلام دعا إلى العديد من القيم والمثل، كالشورى والعدل، فعلى المسلمين أن يصوغوا لمجتمعاتهم نظام الحكم الذي يقربهم من تحقيق تلك المثل، لذلك كان الدين واحداً في كل مراحل التطور البشري ولدى كل الرسل، بينما تعددت الشرائع تبعاً لتطور تلك المجتمعات واختلاف البيئات وتعدد الرسالات.^{٦٤}

وبعد هذا الأخذ والرد، يمكن الخروج بنتيجة مهمة مفادها أن نظام الحكم غير منفصل عن الإسلام، بل لا يمكن تصور الدين الإسلامي يهمل جانباً مهماً من جوانب الحياة ألا وهو السياسة التي تشتمل على نظام الحكم والسلطة، فالإسلام أولى اهتماماً بالمسائل السياسية، بل إنها فرع من فروع الإسلام نظام شامل يشمل جميع جوانب الحياة ومنها السياسة، تبقى فقط بعض المسائل الخلاقية إن كانت من الثوابت أو المتغيرات وإمكانية الاجتهاد فيها وتطويرها بما يتلاءم مع متغيرات وتطورات المجتمعات الإسلامية.^{٦٥}

حيث يوضح الدكتور محمد عمارة في هذا الموضوع أن أصول الإيمان بالدين ثلاثة :
الألوهية، والنبوة واليوم الآخر... وليس منها مبحث (السياسة) الذي يندرج تحته
الفكر السياسي في تراث الإسلام^{٦٦}.

أي أن ما دون ذلك من المسائل يعتبر من الفروع في الدين، والاختلاف حوله جائز،
ويدخل في دائرة الخطأ والصواب، عكس الاختلاف في الأصول الذي يؤدي للحكم
بالكفر والإيمان، كما يتضح جلياً أن المواضيع السياسية تعتبر فرعاً من الدين وليس
أصلاً من أصوله، وبالتالي جاز الاختلاف وتعدد الآراء والمواقف حولها والاجتهادات
فيها، بما لا يُفِيد إيمان الفرد، ولا يدخله في دائرة الخروج عن العقيدة، بل يدخل ذلك
من باب قول الرسول " إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإذا حكم وأخطأ،
فله أجر واحد"^{٦٧}.

الخاتمة:

أن الفكر السياسي الإسلامي تناول كثيراً جدلية العلاقة بين الدين والدولة وما يرتبط
فيها من مفاهيم كالسلطة ونظام الحكم ، وقد تعددت الرؤى حول هذه العلاقة بشكل
كبير ومتعارض أحياناً ، فقد أكد بعض المفكرين السياسيين والفقهاء على انفصال
الدين عن نظام الحكم في الدولة مستندين بذلك إلى جملة من الأدلة منها عدم وجود
نصوص قرآنية تتناول هذا الموضوع ، ومن جهة أخرى أكد بعض الفقهاء
والمفكرين على وجود علاقة وترابط بين الدين الإسلامي ونظام الحكم ، إلى حد أن
بعض الفقهاء اعتبر أمور السياسية والحكم من أصول الدين ، و أياً كانت الآراء
حول طبيعة العلاقة بين الدين و نظام الحكم في الفكر الإسلامي ، فإننا نرى أن هذه
العلاقة موجودة ولا يمكن انكارها ، وعلى الرغم من أن الوحي الإسلامي، لم يدع إلى
بناء الدولة الإسلامي بنظام محدد، كما هو الشأن مع العبادات والفرائض، فإنها تبقى
مسألة اجتهادية، تتوخى وضع قوانين إنسانية، باعتبارها كياناً سياسياً مستقلاً، مؤسساً
عن تعاقده اجتماعي، يسعى إلى تدبير الصراع وتحقيق العيش المشترك، والدولة بهذا
المعنى تعكس مظهراً من مظاهر تطور الإنسان، وتسمو به إلى أعلى الدرجات،
وتنقله من ضيق الرؤيا إلى سعتها.

نتائج البحث :

- ١- هناك علاقة وترايط قوي بين الدين ونظام الحكم في الفكر السياسي الإسلامي ، فالدين هو الأساس و المرجعية التي يستند إليها نظام الحكم والسلطة من جهة ، وهو الذي يضي عليه من خلال قواعده و أحكامه صفة الشرعية أو عدم الشرعية من جهة أخرى.
- ٢- يقوم نظام الحكم في الفكر الإسلامي على جملة من القواعد الشرعية المستمدة من أحكام الدين الإسلامي كالثورى والعدل ، كما يستند على جملة من المرتكزات أهمها ، الإمامة والرسالة والاستقلال.
- ٣- من أهم وظائف رأس السلطة ونظام الحكم في الفكر الإسلامي ، حفظ الدين على أصوله، وتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين (القضاء)، وتحصن الثغور، وجهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة وإقامة الحدود، وجباية الفياء والصدقات، وتقدير العطايا، واستكفاء الأمناء وتقليد النصحاء وأن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال .

التوصيات :

- ١- يعد تناول نظام الحكم و طبيعة علاقته بالدين في الفكر السياسي الإسلامي من الموضوعات الشائكة والجدلية ، لذلك يجب على الباحث في هذا الموضوع أن يتحلى بقدر كبير من الموضوعية و أن يبتعد عن التحيز الذاتي لأي رأي من الآراء قبل الاطلاع على الحجج والبراهين المطروحة .
- ٢- الابتعاد عن الفكرة النمطية القائلة بوجود تناقض تام بين أفكار وتعاليم الدين الإسلامي حول الدولة ونظام الحكم وبين أفكار العلمانية ومبادئها ، فمبدأ الثورى في الإسلام مثلاً يقابله مبدأ الديمقراطية في العلمانية ، وكلاهما يعبران عن فكرة إرادة الأمة والشعب .

الهوامش:

- ١- أمين جبرون، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥، ص ١٠.
- ٢- عبد اللطيف حيدر، لفكر السياسي الإسلامي والممارسة السياسية لدى العرب ثورة جديدة أم امتداداً للماضي، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩، ص ١.
- ٣- صابر طعيمة، الدولة والسلطة في الإسلام، ط ١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥، ص ٢١٤.
- ٤- عبد اللطيف حيدر، لفكر السياسي الإسلامي والممارسة السياسية لدى العرب ثورة جديدة أم امتداداً للماضي، مرجع سابق، ص ٢.
- ٥- أمين جبرون، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ٦- المرجع نفسه، ص ٤٤.
- ٧- عبد اللطيف حيدر، لفكر السياسي الإسلامي والممارسة السياسية لدى العرب ثورة جديدة أم امتداداً للماضي، مرجع سابق، ص ٣.
- ٨- نعمان السامرائي، النظام السياسي في الإسلام، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠، ص ١٤.
- ٩- علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ص ٤٨.
- ١٠- سعيد، صبحي عبده، السلطة في المجتمع الاشتراكي، في السياسية في المجتمع الإسلامي، ط ١، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع بالداخل و الخارج، ١٩٩١، ص ٧٨.
- ١١- محمد عمارة، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، ط ١، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٨، ص ٦٤.
- ١٢- حمزة بومليك، جدلية الدين والدولة في الفكر السياسي الإسلامي، ٢٠٢٠/٤/١٥،
على الرابط: <https://www.mominoun.com/articles>
- ١٣- براق زكريا، الدولة والشريعة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٣، ص ٨٥.
- ١٤- براق زكريا، الدولة والشريعة في الفكر الإسلامي المعاصر، مرجع سابق، ص ٨٥.

- ١٥ - عبد اللطيف حيدر ، فكر السياسي الإسلامي والممارسة السياسية لدى العرب ثورة جديدة أم امتداداً للماضي ، مرجع سابق، ص٦.
- ١٦ - المرجع نفسه ، ص٧.
- ١٧ - عبد الوهاب الأفندي، من يحتاج الى دولة إسلامية؟ الجزء الثاني، ، ماليزيا، ٢٠٠٨، ص ٤٢.
- ١٨ - حمزة بومليك ، جدليّة الدّين والدولة في الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع سابق.
- ١٩ - محمد ضياء الدين الرئيس: النظريات السياسية الإسلامية، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٥٢، ص ٢٨٣.
- ٢٠ - فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، مج٦، دار الفكر ، ١٩٨١، دمشق، ص ١٨٤.
- ٢١ - حسان عبدالله حسان ، قواعد النظام السياسي الإسلامي.. الفرائض الغائبة ، ٢٠٢١/٩/٨، على الرابط:
[/https://www.msf-online.com](https://www.msf-online.com)
- ٢٢ - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الإسلام والقرن الحادي والعشرون، سلسلة قضايا إسلامية، العدد ٤٢، ٢٠١٦، ص١٥.
- ٢٣ - حسان عبدالله حسان ، قواعد النظام السياسي الإسلامي.. الفرائض الغائبة ، مرجع سابق.
- ٢٤ - عبدالكريم زيدان، أصول الدعوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ٢٠٠١، ص ٢٢٥.
- ٢٥ - أحمد ثابت، التعددية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٧.
- ٢٦ - سورة هود ، الآية ١١٨.
- ٢٧ - نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، القاهرة ، دار القادسية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠.
- ٢٨ - صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، بيروت ، دار الهلال ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤٨.
- ٢٩ - صوفي أبو طالب، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي ، مجلة المنار الجديد، العدد ٦ ، ٢٠١١، ص ٢٢.

- ٣٠ - حسان عبدالله حسان ، قواعد النظام السياسي الإسلامي .. الفرائض الغائبة ، مرجع سابق.
- ٣١ - نيفين عبدالخالق مصطفى ، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مرجع سابق ، ص ٣١.
- ٣٢ - محمد عمارة ، الدولة الاسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية ، مرجع سابق ، ص ٤٦.
- ٣٣ - المنظمة العربية للتنمية الادارية، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٤، ص ٦٠.
- ٣٤ - المرجع نفسه ، ص ٥٧.
- ٣٥ - صادق الشيرازي، واقع السياسة في الاسلام، مجلة النبأ، العدد ٥٣، ٢٠٠١، ص ١.
- ٣٦ - مجيد أبوحجير، قواعد السياسة الشرعية في تعيين موظفي الدولة في الاسلام، ط ١، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ١٨.
- ٣٧ - المنظمة العربية للتنمية الادارية ، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٥٢.
- ٣٨ - سورة النساء ، الآية ١٣٥.
- ٣٩ - سورة سبأ، النية ٥٨.
- ٤٠ - سورة لإسراء، الآية ٧١.
- ٤١ - سورة آل عمران ، الآية ١٠٤.
- ٤٢ - سورة البقرة ، الآية ١٤٣.
- ٤٣ - سورة الحجرات ، الآية ١٣٠.
- ٤٤ - سورة المائدة ، الآية ٢١.
- ٤٥ - منير محمد البياتي ، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية، ط ١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٦٤.
- ٤٦ - لؤي الباقي، علاقة الدين بالسياسة ، ٢٠٢٠/٤/١٥ على الرابط: ،

- ٤٧ - سفر الحوالي، العلمانية: نشأتها وتطورها وأثارها، ط١، بيروت، دار الهجرة، ١٩٨٢، ص٢٢٩.
- ٤٨ - المرجع السابق، ص٢٣٠.
- ٤٩ - علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، الجزائر، دار موفم للنشر، ١٩٨٨، ص٥٢.
- ٥٠ - محمد عمارة، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، دار النهضة، مصر، ١٩٩٧، ص٥.
- ٥١ - علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، مرجع سابق، ص٢٣.
- ٥٢ - المرجع نفسه، ص٣٣.
- ٥٣ - نجيب الطحاوي، الدين والسياسة اتصال أم انفصال، ٢٠١٨/٢/٢٠، على الرابط: [http:// www.islamlight.net](http://www.islamlight.net)
- ٥٤ - علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، مرجع سابق، ص٢٢.
- ٥٥ - حسن البنا، رسالة المؤتمر الخامس، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٢.
- ٥٦ - سعيد، صبحي عبده، السلطة في المجتمع الاشتراكي، في السلطة السياسية في المجتمع الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٤.
- ٥٧ - عبدالاله بلقزيز، تكوين المجال السياسي الاسلامي، النبوة والسياسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص٣٩.
- ٥٨ - عبد الرزاق السنهوري، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبه أمم، القاهرة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٢٠.
- ٥٩ - المرجع نفسه، ص٩٣.
- ٦٠ - عبد الحميد فرج، الفكر السياسي الإسلامي... بين الثابت والمتغير، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١٧، ٢٠١٨، ص١٤٧.
- ٦١ - نجيب الطحاوي، الدين والسياسة اتصال أم انفصال، مرجع سابق.
- ٦٢ - محمد عمارة، نقض كتاب الإسلام و أصول الحكم، مرجع سابق، ص٤٤.
- ٦٣ - الطحاوي نجيب، مرجع سابق.
- ٦٤ - تقي الدين ابن تيمية، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي و الرعية، القاهرة، ١٩٧١، ص١٥.

٦٥ - عبد الحميد فرج ، الفكر السياسي الإسلامي ...بين الثابت والمتغير ، مرجع سابق ، ص ١٤٨

٦٦ - محمد عمارة، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، مرجع سابق، ص ٥١.

٦٧ - عبد الحميد فرج ، الفكر السياسي الإسلامي ...بين الثابت والمتغير ، مرجع سابق ، ص ١٥١.

قائمة المراجع

أولاً : الكتب :

- ١ . أحمد ثابت، التعددية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
- ٢ . أمين جبرون، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، الدوحة ، منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥، ص ١٠.
- ٣ . براق زكريا، الدولة والشريعة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٣.
- ٤ . حسن البناء، رسالة المؤتمر الخامس، القاهرة، ١٩٧٧ .
- ٥ . سعيد، صبحي عبده، السلطة في المجتمع الاشتراكي، في السياسية في المجتمع الإسلامي، ط١، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع بالداخل و الخارج، ١٩٩١ .
- ٦ . سفر الحوالي، العلمانية: نشأتها وتطورها وآثارها، ط١، بيروت ، دار الهجرة، ١٩٨٢.
- ٧ . صابر طعيمة، الدولة والسلطة في الإسلام، ط ١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
- ٨ . صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، بيروت ، دار الهلال ، ٢٠٠٥،
- ٩ . عبد الرزاق السنهوري، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبه أمم، القاهرة ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
- ١٠ . عبد اللطيف حيدر ، لفكر السياسي الإسلامي والممارسة السياسية لدى العرب ثورة جديدة أم امتدادٌ للماضي ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٩،
- ١١ . عبد الوهاب الأفندي، من يحتاج الى دولة إسلامية؟ الجزء الثاني، ، ماليزيا، ٢٠٠٨.
- ١٢ . عبدالاله بلقزيز ، تكوين المجال السياسي الاسلامي، النبوة والسياسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

١٣. عبدالكريم زيدان، أصول الدعوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١.
١٤. علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، الجزائر، دار موفم للنشر، ١٩٨٨.
١٥. علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
١٦. فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، مج٦، دمشق، دار الفكر، ١٩٨١.
١٧. مجيد أبوحجير، قواعد السياسة الشرعية في تعيين موظفي الدولة في الاسلام، ط ١، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
١٨. محمد ضياء الدين الرئيس: النظريات السياسية الإسلامية، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٥٢.
١٩. محمد عمارة، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، ط ١، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٨.
٢٠. محمد عمارة، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، دار النهضة، مصر، ١٩٩٧.
٢١. المنظمة العربية للتنمية الادارية، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٤.
٢٢. منير محمد البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية، ط ١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
٢٣. نعمان السامرائي، النظام السياسي في الإسلام، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠.
٢٤. نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، القاهرة، دار القادسية، ١٩٨٣.
- ثانياً : المجلات الدوريات :**
١. صادق الشيرازي، واقع السياسة في الاسلام، مجلة النبأ، العدد ٥٣، ٢٠٠١.
٢. صوفي أبو طالب، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي، مجلة المنار الجديد، العدد ٦، ٢٠١١.
٣. عبد الحميد فرج، الفكر السياسي الإسلامي... بين الثابت والمتغير، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١٧، ٢٠١٨.

٤ . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الإسلام والقرن الحادي والعشرون، سلسلة قضايا إسلامية، العدد ٤٢، ٢٠١٦.

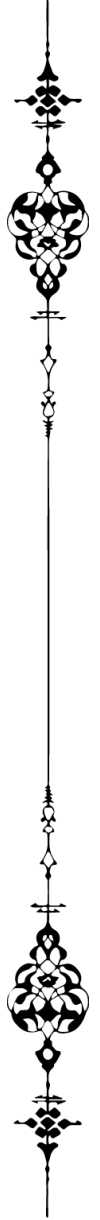
ثالثاً : المراجع الالكترونية :

١ . حمزة بومليك ، جدلية الدين والدولة في الفكر السياسي الإسلامي ، ٢٠٢٠/٤/١٥ ،
على الرابط: <https://www.mominoun.com/articles>

٢ . حسان عبدالله حسان ، قواعد النظام السياسي الإسلامي .. الفرائض الغائبة ،
٢٠٢١/٩/٨ ، على الرابط: <https://www.msf-online.com/>

٣ . لؤي الباقي، علاقة الدين بالسياسة ، ٢٠٢٠/٤/١٥ على الرابط: ،
<http://www.asharqalarah.org.UK/r->

٤ . نجيب الطحاوي، الدين والسياسة اتصال أم انفصال ، ٢٠١٨/٢/٢٠ ، على الرابط:
<http://www.islamlight.net>



JOURNAL

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University - Holy Najaf - Iraq
Ramadhan 1446 A.H. - March 2025 A.D.

Ninth year
No.25

ISSN
2304-9308

التصميم والإخراج الفني
مكتب محمد الخزرجي
٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠
العراق - النجف الأشرف